منتدى البيئة

MONTADA - AL BIAH

يونيو 2024 | العدد 387 | تصدرها الشبكة العربية للبيئة والتنمية - RAED

مشاركة متميزة لشبكة «رائد» في اجتماعات بون لتغير المناخ

وداعا د. أحمد زكي

الاسبوع الوطني للتنمية المستدامة: سياسات الطاقة البديلة لمستقبل مستدام.. من الرؤية إلى الواقع

مبادرة «لا للبلاستيك أحادي الاستخدام» تواصل أنشطتها بمختلف المحافظات

في هذا العدد

3. مبادرة «لا للبلاستيك أحادي الاستخدام» تواصل أنشطتها بمختلف المحافظات

4. الأيام الدولية في شهر يونيو: مكافحة التصحر والجفاف.. محور احتفالات اليوم العالمي للبيئة لعام 2024

5. استراتيجية لمكافحة التصحر وتقييم مشروع السد الأخضر في الجزائر

6. «رائد» تشارك في أعمال النسخة الأولى من الأسبوع الأخضر المتوسطي

8. الاسبوع الوطني للتنمية المستدامة

10. المنتدى العربي للبيئة الثالث بالرياض

11. مشاركة متميزة لشبكة «رائد» في اجتماعات بون لتغير المناخ

12. منتدى «رائد».. أنشطة مثمرة في لبنان والأردن

14. تحويل النظم الغذائية لصالح الانسان والطبيعة والمناخ.. دعوة مشتركة للعمل

15. وداعاً الدكتور أحمد زكي أبو كنيز.. رائد زراعة قصب السكر في أسوان

الشبكةالعربية للبيئة والتنمية "رائد"

المكتب العربي للشباب والبيئة

برنامج المنح الصغيرة مصر

تصميم وإعداد

سكرتارية الشبكة العربية للبيئة والتنمية

*الآراء الموجودة في النشرة تعبر عن آراء كتابها

"رائد" منتدى البيئة - نشرة غير دورية تصدرها الشبكة العربية للبيئة والتنمية "رائد" بتمويل ذاتي وبمساهمة جزئية من المكتب العربي للشباب والبيئة الذي يستضيف برنامج المنح الصغيرة في مصر

3 عمارات مصر للتعمير - زهراء المعادي - المعادي- القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون: 25161519 (202+)
25161245 (202+)
فاكس: 25162961(202+)

info@raednetwork.org
aoye@link.net

مبادرة «لا للبلاستيك أحادي الاستخدام» تواصل أنشطتها بمختلف المحافظات

تواصل المبادرة الوطنية «لا للبلاستيك أحادي الاستخدام»، التي أطلقتها جمعية المكتب العربي للشباب والبيئة، فعاليات المرحلة الثانية في مختلف محافظات الجمهورية، بمشاركة العديد من الجمعيات الأهلية العاملة في مجال البيئة، وتعد المبادرة الأولى من نوعها في مصر، ويجري تنفيذها تحت رعاية وزارتي البيئة والصحة والسكان، وتشمل عدداً كبيراً من الأنشطة، من حملات توعية ومحاضرات وورش عمل في المدارس والجامعات ومراكز الشباب، إضافة إلى الحملات الميدانية.

ومن أبرز الأنشطة التي تم تنفيذها ضمن مبادرة «لا للبلاستيك أحادي الاستخدام»، خلال الفترة الأخيرة، تلك الفعالية الكبيرة التي نظمتها جمعية المكتب العربي للشباب والبيئة في جامعة بدر، والتي استهدفت أكثر من 250 طالباً وطالبة من طلبة كلية الفنون التطبيقية، حيث قدّم المهندس عصام ندا، الخبير البيئي، شرحاً وافياً حول خطورة تصاعد إنتاج البلاستيك وآثاره السلبية على الصحة والبيئة، كما شدد على دور الطلاب في الحد من استخدام البلاستيك واستبداله ببدائل صديقة للبيئة، وقد أثارت كلمته الوعي والحماس بين الطلاب الحضور، وشاركوا في النقاش، وأعلنوا استعدادهم لتبني تغييرات إيجابية في حياتهم اليومية.

لقاء حاشد في جامعة بدر.. و250 طالباً وطالبة يتعهدون بتبني تغييرات إيجابية

وتطرق النقاش إلى التحركات العالمية لوقف إنتاج البلاستيك أحادي الاستخدم والحد من وجوده، والتي عرضها محمد حسين، مدير المشروعات بجمعية المكتب العربي للشباب والبيئة، كما تطرق الى القانون الجديد، الذي صدر مؤخراً، وهو القانون رقم 202 لسنة 2020، الذي يهدف إلى تنظيم وادارة المخلفات الصلبة في مصر، ومنها المواد المتعلقة بالبلاستيك الأحادي الاستخدام، وتشجيع الطلاب على أن يكونوا جزءاً من الحل، من خلال دعم البدائل الصديقة للبيئة، والمشاركة في المبادرات المحلية.

واختتم اللقاء بالاتفاق على تنفيذ فعاليات مستقبلية تتضمن سلسلة من ورش العمل وحملات التوعية لتعزيز الوعي البيئي بين الطلاب وتشجيعهم على المشاركة الفاعلة في الحملات البيئية، وأثنى الحاضرون على المعلومات القيّمة التي قدمها المتحدثون، وأعربوا عن شكرهم لجمعية المكتب العربي للشباب والبيئة على تنظيم هذه الفعالية المميزة.

كما توجه مسئولو المبادرة بشكر خاص لجامعة بدر وكل السادة القائمين على تنظيم هذا اليوم المميز من كلية الفنون التطبيقية، معبرين عن عميق الامتنان لجهودهم المبذولة في تنظيم هذه الفعالية الهامة التي تعزز الوعي البيئي وتشجع على الاستدامة، آملين استمرار هذه الشراكة القوية بين المكتب العربي للشباب والبيئة وجامعة بدر وكلية الفنون التطبيقية في خدمة البيئة والمجتمع.

لقطات من ورشة العمل في جامعة بدر

مكافحة التصحر والجفاف.. محور احتفالات اليوم العالمي للبيئة لعام 2024

أحدث تقديرات الأمم المتحدة: 40% من أراضي الكوكب تعاني التدهور وتأثر نصف سكان العالم

إصلاح الأراضي ركيزة أساسية لعقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية 2021 - 2030

تبقى مشكلة التصحر وحماية الأراضي من التدهور ومقاومة الجفاف، واحدة من أهم الأولويات على مستوى العالم في الآونة الأخيرة، خاصةً مع ازدياد وتيرة الحروب والصراعات في العالم، وتفاقم مشكلة التغيرات المناخية، التي يعاني منها العالم أجمع، مما يشكل تهديداً للأمن الغذائي لسكان العالم، وقد التفت برنامج الأمم المتحدة للبيئة لهذه المشكلة مبكراً، حينما أقر اتفاقية عالمية لمكافحة التصحر، في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992.

وتم اختيار يوم 5 يونيو من كل عام للاحتفال باليوم العالمي للبيئة، بمناسبة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الأول للبيئة البشرية، الذي عقد تحت عنوان «الإنسان والبيئة»، في ستوكهولم بالسويد، في الخامس من يونيو عام 1972، والذي أسفر عن إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 1973، وجرى الاحتفال بهذه المناسبة هذا العام في المملكة العربية السعودية، التي تمثل واحدة من أكثر دول العالم معاناة من التصحر والجفاف وقلة الموارد المائية.

وكعادتها في كل عام، منذ أن أنشئت عام 1990، تحرص الشبكة العربية للبيئة والتنمية «رائد» على المشاركة في الاحتفال بهذه المناسبة، من خلال كافة المنظمات الأعضاء بها، والتي تجاوز عددها 370 منظمة، من 17 دولة عربية، عبر تنفيذ أنشطة ميدانية تتعلق بموضوع الاحتفال كل عام في كافة الدول الأعضاء بها، علاوة على تنظيم العديد من الأنشطة التوعوية لنفس الغرض، مثل تنظيم ندوات خاصة بهذا الشأن، وتنظيم حملات الدعوة وكسب التأييد.

وتحرص «رائد» دوماً على تحقيق مزيد من الفعالية للاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة لمكافحة التصحر من خلال عضويتها في الفريق العربي المعني بالاتفاقيات الدولية حول التصحر والتنوع البيولوجي بجامعة الدول العربية، كما تحرص الشبكة على الاحتفال باليوم العالمي للتصحر، الذي يوافق 17 سبتمبر من كل عام، علاوة على نشر العديد من المواد التوعوية والصحفية الخاصة بهذه المشكلة، في مجلة «منتدى البيئة»، التي تصدرها «رائد» شهرياً.

وتتزايد أهمية احتفال العالم بيوم البيئة العالمي لهذا العام إذا ما علمنا بما تشير إليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر إلى أن ما يصل إلى 40% من أراضي الكوكب أصبحت متدهورة، مما يؤثر بشكل مباشر على نصف سكان العالم ويهدد ما يقرب من نصف الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أي ما يقرب من 44 تريليون دولار أمريكي، وقد زاد تواتر ومدة حالات الجفاف بنسبة 29% منذ عام 2000، وبدون اتخاذ إجراءات عاجلة، قد يؤثر الجفاف على أكثر من ثلاثة أرباع سكان العالم بحلول عام 2050، حيث يعتبر إصلاح الأراضي ركيزة أساسية لعقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية (2021 - 2030)، ودعوة لحشد الجهود من أجل حماية وإحياء النظم البيئية في جميع أنحاء العالم، وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

بمبادرة من الشبكة الجزائرية للبيئة والتغيرات المناخية

استراتيجية لمكافحة التصحر وتقييم مشروع السد الأخضر في الجزائر

نظمت الشبكة الجزائرية للبيئة والتغيرات المناخية، عضو الشبكة العربية للبيئة والتنمية «رائد»، فعاليات اليوم التوعوي حول «استراتيجية مكافحة التصحر ومتابعة وتقييم مشروع السد الأخضر»، والذي عقد مؤخرا بقاعة اجتماعات المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني، معهد «الشهيد طيبي رابح» في مدينة «بوسعادة»، وذلك بحضور نجم الدين طيار، والي ولاية المسيلة.

افتتح والي المسيلة فعاليات اللقاء فرحب بالحضور وتقدم بالشكر الجزيل إلى المرصد الوطني للمجتمع المدني، ومن خلاله إلى الشبكة الجزائرية للبيئة والتغيرات المناخية، على تنظيم هذا اللقاء، مشيرا إلى أن مشروع السد الأخضر بولاية المسيلة بدأ تنفيذه سنة 1976 من طرف الجيش الوطني الشعبي، على مساحة تقدر بنحو 170 ألف هكتار، على مستوى 5 بلديات (الهامل، بوسعادة، سليم بئر، الفضة، ولتام)، وقد تم إطلاق المبادرة الوطنية لإعادة الاعتبار للسد الأخضر، طبقاً للمخطط الوطني المتعلق بإعادة تأهيل السد الأخضر وتوسعته، وبقرار من الرئيس عبدالمجيد تبون، رئيس الجمهورية.

يهدف هذا المخطط إلى مكافحة التصحر، وتنشيط المسالك وتحقيق استدامة الحزام الأخضر وتنمية الزراعة الرعوية، واعتماد التسيير التشاركي لترقية انخراط السكان في إنجاز العمليات المبرمجة، وعلى ضوء هذا المخطط، توسعت مساحة السد الأخضر ليشمل 36 بلدية في آفاق 2035، وذلك من خلال إعادة تأهيل المساحات الغابية المتواجدة على مساحة 30 ألف هكتار، مع توسيع المساحات الغابية بعمليات تشجير جديدة على مساحة 47 ألف هكتار، وكذا تأهيل المساحات الفلاحية والرعوية على مساحة 398 ألف هكتار.

وللوصول إلى الأهداف المرجوة من مشروع السد الأخضر، يتوجب اتخاذ التدابير الإجرائية التي تتمثل في اعتماد استراتيجية وطنية لمكافحة التصحر، مع تنشيط لجان متابعة مكافحة التصحر ومشروع السد الأخضر، بجانب تنظيم ورشات حول أسباب وآثار ومفاهيم مكافحة التصحر، ويتعين على الهيئات التنفيذية ورؤساء البلديات والحركة الجمعوية والمجتمع المدني، وكل سكان مناطق السد الأخضر، العمل بجد للحفاظ على هذه البنية التحتية، ودعم كل العمليات المبرمجة في المشروع، ووضع نظام يقظة وحماية لكل المناطق المدرجة في السد الأخضر، وتعد هذه العملية ذات أبعاد استراتيجية وأهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية هامة، لتنمية المناطق الواقعة ضمن نطاق السد الأخضر في جميع المجالات.

لقطات من اللقاء التوعوي

«رائد» تشارك في أعمال النسخة الأولى من الأسبوع الأخضر المتوسطي

شاركت الشبكة العربية للبيئة والتنمية «رائد» في أعمال النسخة الأولى من الأسبوع الأخضر المتوسطي، والذي نظمه الاتحاد من أجل المتوسط (UfM) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، في الفترة من 14 إلى 16 مايو 2024، في مدينة اسطنبول التركية، تحت شعار «نحو منطقة متوسطية أكثر اخضراراً وقدرة على الصمود»، وحضره نحو 150 مسؤولاً حكومياً، وممثلي القطاع الخاص وأعضاء المجتمع المدني والعلماء، لتبادل وجهات النظر حول كيفية التعامل بشكل تعاوني مع أزمات المناخ والطاقة والبيئة المترابطة في منطقة المتوسط المعرضة بشكل خاص لآثار التغيّر المناخي، في ظل ما تشهده من ارتفاع في درجة الحرارة، بمعدل 20% أسرع من المتوسط العالمي، إضافة إلى مشكلات التدهور البيئي، والظواهر الجوية المتطرفة، وأزمات الطاقة، وذلك بهدف تبني مقاربة تشمل المجتمع كاملاً لمجابهة التهديدات الخاصة بالاستدامة في المنطقة، من خلال إشراك السلطات المحلية والشباب والنساء، لتشجيع صنع السياسات المتماشية مع الاحتياجات على أرض الواقع.

جاء افتتاح المؤتمر عبر عقد جلسة رفيعة المستوى، وجلسة عامة لتمهيد الطريق ووضع الأسس للمناقشات اللاحقة، وانخرط المشاركون على مدار اليومين التاليين في المنصة الإقليمية للاتحاد من أجل المتوسط، ومجموعات العمل المعنية بالبيئة وتغير المناخ والطاقة، وكذلك في ورش عمل تفاعلية مؤثرة ومتعددة المواضيع وجلسات فرعية متخصصة، حيث تضمنت الجلسة الافتتاحية العامة والجلسة رفيعة المستوى مناقشة تحديد المسار، وتوجيه المناقشات، من خلال إظهار أنه يمكننا تغيير المسار من خلال الجمع بين الحكومات وقطاع الأعمال والتمويل والهيئات الدولية والمجتمع المدني، والشباب والنساء والعلماء، وخطط الرصد والتفاعل الدولية والحماية المدنية والمزيد، للعمل معاً بشأن المناخ والمياه والبيئة والتربة والغابات والتنوع البيولوجي والبحار والطاقة، والتحول الاقتصادي والمشاركة الاجتماعية من أجل تنمية مستدامة سريعة وفعالة وعادلة حول البحر الأبيض المتوسط وخارجه.

وصرح الأمين العام للاتحاد من أجل المتوسط، ناصر كامل، بأن «المنطقة الأورومتوسطية تقف عند مفترق طرق، حيث تظهر التحديات البيئية، مما يؤكد الحاجة إلى التمسك والإصرار على تحقيق التحول الأخضر»، وأضاف أنه «من الضروري أن نبني مجتمعات واعية بأهمية الاستدامة، إذا أردنا مواجهة التحديات الماثلة أمامنا بمرونة»، مشيراً إلى أن الاتحاد من أجل المتوسط سيواصل بذل كل ما في وسعه لتعزيز الجهود التعاونية، وإقامة شراكات جديدة لبلوغ هذه الغاية.

وقال أشرف بوعلي، رئيس مركز منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في إسطنبول، إن «هذا الاجتماع يذكرنا بمسؤوليتنا المشتركة في التصدي للتحديات البيئية والطاقوية والمناخية التي تواجه المنطقة، إنه لحظة لجميعنا لتجديد التزامنا بتعزيز التنمية المستدامة، والتعاون عبر الحدود، لنستغل هذه الفرصة للتقدم في الحوار، ووضع الاستراتيجيات، وتكوين الشراكات التي ستدفع بتغيير معنوي نحو البحر المتوسط المتين».

لقطات من المؤتمر

لقطات من المؤتمر

بناء مجتمعات واعية بأهمية الاستدامة في مواجهة التحديات وتحقيق التحول نحو الأخضر

وتركزت المناقشات في الجلسات وورش العمل التالية على مدار اليوم الأول حول منصة الاتحاد من أجل المتوسط بشأن البيئة والعمل المناخي، والتي تضم الاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والاتحاد من أجل المتوسط، كما نوقشت أوراق السياسات وآليات الرصد والإبلاغ، والتدفقات المالية بشأن العمل المناخي.

وقد تضمنت فعاليات اليوم الثاني جلسة عمل لمناقشة وسائل تخفيف الكربون، وبشكل خاص آلية تعديل حدود الكربون (CBAM) في أوروبا، وهي أداة لتحديد سعر عادل للكربون المنبعث أثناء إنتاج السلع كثيفة الكربون التي تدخل الاتحاد الأوروبي، وتشكل جزءاً رئيسياً من الصفقة الخضراء للاتحاد الأوروبي لمعالجة تسرب الكربون في التجارة عبر الحدود، كما ناقشت أيضاً وسائل التخفيف الأخرى مثل تقنيات إزالة والتقاط الكربون من الغلاف الجوي ولمنشآت الصناعية الكبرى ومحطات إنتاج الطاقة.

وناقشت جلسة أخرى تنفيذ الترابط بين المياه والطاقة والغذاء والنظم البيئية في البحر الأبيض المتوسط (WEFE Nexus)، وذلك بهدف اقتراح طموح جديد لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك السلطات المحلية والمجتمعات في الخطوط الأمامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومعالجة أزمة المناخ والبيئة في البحر الأبيض المتوسط.

ومن خلال نهج الترابط بين المياه والطاقة والغذاء والنظام البيئي، يمكن تحقيق مجموعة من الأهداف مثل إبلاغ صانعي القرار والسياسات بشكل أفضل من خلال الأدلة العلمية القوية حول الفوائد البيئية والاجتماعية والاقتصادية لهذا الترابط، وتعزيز التعاون من خلال المشاركة الواسعة والشاملة لجميع أصحاب المصلحة، الإقليميين والوطنيين والمحليين.

وبحث المشاركون في الجلسات التالية مواضيع التلوث البلاستيكي والنفايات البحرية التي تشكل خطراً كبيراً على منطقة البحر الأبيض المتوسط، وآليات التمويل الأخضر، وخطة العمل نحو أنظمة غذائية مستدامة من خلال آليات تشمل النفايات العضوية والتسميد وزراعة الكربون.

كما ناقشت الجلسات المبادرات والمشاريع الجديدة ضمن مجموعة عمل الاتحاد من أجل المتوسط بشأن البيئة نحو عام 2030، ومشاركة المجتمع المدني في تحقيق خطط عمل وأهداف الأسبوع الأخضر المتوسطي.

ثم شهد اليوم الختامي جلسة تقييم مشتركة، وهي مراجعة شاملة لمناقشة الإعلانين الوزاريين بشأن الطاقة، والبيئة والعمل المناخي، حيث تشارك الدول الأعضاء التقدم الذي أحرزته والاستراتيجيات المقبلة للتنفيذ بما في ذلك أجندة البحر الأبيض المتوسط لعام 2030، وخطة العمل المناخي واستراتيجية منصات الطاقة.

كما شهد مناقشات ووش عمل غنية، حول سبل استعادة الغابات والمساحات الخضراء، في منطقة البحر الأبيض المتوسط، تلتها جلسة حول ممارسات التخطيط المكاني البحري واستخدامه، ومجموعة الأدوات المتعلقة بتنفيذ التخطيط المكاني البحري ضمن نهج قائم على النظام البيئي.

واختتمت أعمال الأسبوع الأخضر المتوسطي بجلسة تقييم مشتركة، حيث تشارك الدول الأعضاء التقدم الذي أحرزته والاستراتيجيات القادمة للتنفيذ، وتأطير إجراءات الاتحاد من أجل المتوسط بشأن الطاقة والبيئة والعمل المناخي بموجب التفويض الممنوح من الدول الأعضاء من خلال الإعلانين الوزاريين.

سياسات الطاقة البديلة لمستقبل مستدام.. من الرؤية إلى الواقع

أطلق المنتدى المصري للتنمية المستدامة، وتحت رعاية وزارات البيئة والتضامن الاجتماعي والشباب والرياضة، فعاليات الأسبوع الوطني للتنمية المستدامة في نسخته العاشرة هذا العام، تحت شعار «من الرؤية إلى الواقع: سياسات الطاقة البديلة لمستقبل مستدام»، ويأتي هذا الشعار انطلاقاً من الإيمان العميق بأهمية هذا التوجه، ومدى حرص الإرادة السياسية على إدارته بأعلى قدر من الكفاءة والقدرة، تماشيا مع البرامج التنموية التي تسعى الدولة لتنفيذها، من أجل تحقيق أكبر عائد ممكن من معطيات التنمية المستدامة.

وزيرة التضامن: التوسع في برامج تحسين جودة الحياة للفئات الأولى بالرعاية

معالي وزيرة التضامن الإجتماعي

في كلمتها أمام الجلسة الافتتاحية لفعاليات الأسبوع الوطني العاشر للتنمية المستدامة، أعربت وزيرة التضامن الاجتماعي، نيفين القباج، عن سعادتها بالتواجد في هذا الحدث الوطني المهم، والذى يعد فرصة لتبادل الأفكار والرؤى، ويؤكد الالتزام بتحقيق التنمية المستدامة في مصر والمنطقة العربية، في إطار «رؤية مصر 2030»، وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، مؤكدة أنه في ظل التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي نواجهها اليوم، يصبح من الضروري العمل سوياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يتطلب تعزيز التعاون بين كافة الجهات المعنية، سواء كانت حكومية أو غير حكومية، محلية أو دولية.

وأوضحت أن وزارة التضامن الاجتماعي تسعي جاهدة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، من خلال تنفيذ سياسات وبرامج تهدف إلى تحسين جودة الحياة للمواطنين، وضمان الحياة الكريمة للفئات الأولى بالرعاية، خاصةً أن أكثر الفئات تضرراً بقضايا المناخ هي الاكثر هشاشة وفقراً، وفي مقدمتهم صغار المزارعين والصيادين والأطفال والمرأة، وشددت على أن ما شهده العالم في الفترة الأخيرة من تغييرات مناخية حادة، يؤكد الحاجة الشديدة إلى تعزيز العمل المشترك في هذا الإطار.

د. عماد عدلي: حشد جميع الأطراف لتعظيم نتائج التحول للطاقة الجديدة والمتجددة

من جانبه، أكد الدكتور عماد الدين عدلي، رئيس مجلس أمناء المنتدى المصري للتنمية المستدامة، أنه من المهم أن نكون حريصين كل الحرص على التكامل مع توجهات التحول إلى الطاقة البديلة، انطلاقاً من إيماننا الكامل بأهمية هذا القطاع وتأثيره في كل قطاعات التنمية، وفي ظل ما تواجهه الدولة المصرية من تحديات وطنية وإقليمية وعالمية، منها الاقتصادية وأخرى جيوسياسية، لذلك كان علينا تعظيم هذا المسار، والتوجه له بكل قوة، سعياً لحشد الجميع للتكاتف من أجل العمل على تعظيم النتائج المخططة.

وتهدف مبادرة الأسبوع الوطني للتنمية المستدامة والتي تجمع العديد من خبراء التنمية المستدامة من مختلف القطاعات، مع المسؤولين في الأجهزة التنفيذية والمختصين والأكاديميين والإعلاميين، إلى طرح ومناقشة آليات وأدوات تحقيق الاستدامة، ويتم ذلك من خلال حوار يضم الأطراف المعنية ويستهدف القضايا ذات الأولوية على الصعيد الوطني. ويهدف الحوار إلى من طرح التوصيات ورفعها إلى المعنيين من متخذي القرار، بما يسهم في تعزيز قيم الاستدامة.

رئيس مجلس أمناء المنتدى المصري للتنمية المستدامة

وتتضمن فعاليات الأسبوع الوطني العاشر للتنمية المستدامة عددًا من الأنشطة منها عقد لقاء حول «سياسات الطاقة البديلة»، بمشاركة خبراء الطاقة الجديدة والمتجددة، وقيادات شركات توليد وتوزيع الكهرباء، إضافة إلى مجموعة متميزة من الأكاديميين والمتخصصين والباحثين من الجامعات والمراكز العلمية، بالإضافة إلى ممثلي الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني المعنية، ولفيف من الإعلاميين المتخصصين في الشأن البيئي والتنمية المستدامة.

وأضاف عدلي أن جلسات هذا اللقاء تهدف إلى إلقاء الضوء على السياسات الوطنية التي تساهم في تحقيق أمن الطاقة بشكل مستدام، والتي تهدف إلى زيادة الإنتاج من مصادر الطاقة المتجددة من ناحية، وترشيد الاستهلاك من ناحية أخرى، وكذلك التركيز على تشجيع استخدام الطاقات المتجددة، وتحديات التوجه نحو استخدامها، والحلول المقترحة لتحفيزها، وأهمية ذلك في تحقيق التكامل بين الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050، ودورها في دعم استراتيجية الطاقة المتكاملة، مع التأكيد على أهمية دور التعليم والبحث العلمي في دعم الطاقة الجديدة والمتجددة.

وكذلك التعرف على الجهود المبذولة نحو تشجيع القطاع الصناعي على التحول إلى استخدامات تكنولوجيات الطاقة المتجددة، باعتباره من أهم القطاعات التنموية التي تواجه التحدي الأكبر في استخدامات الطاقة، وكذلك يتضمن اللقاء التعرف على فرص الاستثمارات المتاحة في مجالات التحول إلى الطاقات المتجددة.

وفي إطار فعاليات الأسبوع الوطني العاشر للتنمية المستدامة، أطلقت المنتديات المحلية للتنمية المستدامة في مختلف المحافظات، عدداً من الأنشطة الميدانية واللقاءات الجماهيرية، للتعريف بفرص وتحديات التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية، انطلاقاً من دور هذه المنتديات، التي تم إطلاقها بمبادرة من جمعية المكتب العربي للشباب والبيئة، بالتعاون مع المنتدى المصري للتنمية المستدامة، وبرعاية وزارتي البيئة والتضامن الاجتماعي، لتؤكد على مدى صدق التعاون فيما بين الجهات الحكومية المعنية، ومؤسسات المجتمع المدني، من خلال إطلاق «حوار محلي – محلي» على المستوى المحلي، من أجل رفع وعي الأطراف الشريكة، وبناء قدرات المجتمعات المحلية حول إدماج ابعاد الاستدامة في الاستراتيجيات والخطط التنموية.

واختتم الدكتور عماد عدلي بقوله إنه «في هذه الفترة الحرجة، التي يمر بها العالم، أصبح من الضروري أن نسعى جميعاً إلى تعزيز التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني وأجهزة الدولة، لتحقيق التقدم ونشر الوعي في المجالات المختلفة، وتلبية مطالب شعبنا العظيم»، وتابع قائلاً: «بعد عشر سنوات على إطلاق مبادرة الأسبوع الوطني للتنمية المستدامة، لا نملك سوى أن نثمن، بكل إعزاز وتقدير، وبكامل كلمات الشكر والاعتزاز، دور كل من ساهم ودعم وتعاون مع المنتدى في مسيرته خلال الفترة الماضية، ونتطلع إلى زيادة هذا التعاون البناء، حتى نستطيع جميعاً أن نحقق ما قد بدأناه، ونستزيد من ثماره في التخطيط لنتائج أخرى بإذن الله تعالى.

جدير بالذكر في يوليو عام 2012، وبعد أيام قليلة من انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة ريو +20 تحت عنوان «المستقبل الذي نريد»، واستجابة للحراك الدولي تم الإعلان عن إنشاء المنتدى المصري للتنمية المستدامة لتشجيع وتعبئة الجهود الوطنية والمحلية وترسيخ وتعميق مفهوم الاستدامة في الاستراتيجيات والخطط الوطنية والمحلية.

وكان المنتدى المصري للتنمية المستدامة قد تم تأسيسه من خلال مجموعة من الخبراء الوطنيين الحريصين على مواكبة التوجهات العالمية، للمساهمة في تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة وكاستجابة سريعة لعديد من المتطلبات التي خرجت من المبادرات التي قام بها المنتدى، ويعتبر المنتدى هو الكيان المدني الأول الذي حرص، ولا يزال، على ترسيخ مفاهيم الاستدامة في مختلف مناحي الحياة، وقد بدأ في عام 2015 وبعد أقل من ثلاث سنوات من تأسيسه بإطلاق مبادرة الأسبوع الوطني للتنمية المستدامة، بالتنسيق والتعاون مع جمعية المكتب العربي للشباب والبيئة، والتي تعد أول مبادرة وطنية وإقليمية يتم تنفيذها بصفة دورية في مصر والعالم العربي، لتتواكب مع الاحتفال بيوم البيئة العالمي، الذي يوافق الخامس من يونيو في كل عام، وقد حظيت المبادرة منذ العام الأول برعاية رئيس مجلس الوزراء، وبمشاركة الوزراء المعنيين بقضايا وملفات التنمية المستدامة.

بعض اللقطات للحضور

صورة أرشيفية

المنتدى العربي للبيئة الثالث بالرياض يناقش

إعادة تأهيل الأراضي لتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ

شاركت الشبكة العربية للبيئة والتنمية «رائد» ممثلة في كل من الدكتور عماد الدين عدلي، المنسق العام للشبكة، والمهندسة سعدية الصالحي، المنسق الوطني لدولة العراق، في «المنتدى العربي الثالث للبيئة»، الذي نظمه قطاع الشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، من خلال إدارة شؤون البيئة والأرصاد الجوية، بالتعاون والتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مكتب غرب آسيا، وباستضافة من المملكة العربية السعودية، ممثلة في وزارة البيئة والمياه والزراعة، وذلك بالعاصمة الرياض، في الفترة من 3 إلى 4 يونيو 2024.

جاءت النسخة الثالثة من المنتدى تحت عنوان «إعادة تأهيل الأراضي لتعزيز القدرة على الصمود»، وناقشت الموضوعات البيئية الناشئة أو الملحة وذات الأولوية للمنطقة العربية، والتي تساهم في توفير المعلومات عن الموضوعات التي سيتم ادراجها على جدول أعمال مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة.

يأتي المنتدى العربي للبيئة كحلقة وصل إقليمية لتمكين الدول العربية من توحيد الرؤى، ودعم المنطقة العربية دولياً في وضع الأجندة العالمية للبيئة، وفق أولويات وأهداف المنطقة، من خلال جمعية الأمم المتحدة للبيئة، حيث شارك فيه ممثلون رفيعو المستوى ومختصون من الدول العربية، إلى جانب مشاركين من منظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ذات العلاقة، والهيئات الحكومية المعنية، والمؤسسات البحثية والأكاديمية الإقليمية، إضافة الى منظمات المجتمع المدني والشباب والمرأة.

وعلى هامش أعمال المنتدى، تم تنظيم معرض للترويج لأهم الأنشطة والمشروعات التي تقوم بها المنظمات والهيئات الدولية والقطاع الخاص، بهدف تسليط الضوء على أهم المشاريع والمبادرات البيئية لرفع مستوي الوعي البيئي، وقد شاركت فيه جامعة الدول العربية، والمنظمات العربية المتخصصة المعنية، مثل المنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة.

تضمنت فعاليات المنتدى أربع جلسات حوارية رفيعة المستوى، شارك فيها عدد من الوزراء، تمحورت حول السياسات المحفزة للتوسّع في مبادرات وبرامج استعادة الأراضي المتدهورة، والتمويل الضروري لذلك، وأهمية بناء القدرات، وتناول في جلساته مواضيع بيئية تعتبر أولوية للمنطقة، كتحديات الأرض الثلاثة من تغير مناخ وفقدان التنوع الحيوي والأراضي والتلوث، وأهمية الالتزام البيئي في المحافظة على النظم البيئية الأرضية، والأراضي وتعزيز الامن الغذائي والمائي.

وخرج المنتدى بعدة توصيات، أهمها ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، وتطوير السياسات والتشريعات، والحاجة الى زيادة التمويل والدعم المالي، وأهمية بناء الشراكات والقدرات والتوعية، وسيتمّ رفع هذه التوصيات الى مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة القادم بالرياض في شهر أكتوبر 2024.

وأكد البيان الختامي للمنتدى على ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة تدهور الأراضي والتصحر، الذي بات يهدد مساحات أكبر في المنطقة العربية، ويخلف آثاراً سلبية عميقة اقتصادياً واجتماعياً، وكذا أهمية دعم التعاون بين الدول العربية، وتبادل الخبرات للمحافظة على النظم البيئية الأرضية وإعادة تأهيل المتدهور منها وإدارتها المستدامة، وتعزيز الصمود لمواجهة مشكلات الجفاف، وغيرها من الظواهر الجوية المتطرفة.

لقطات من المنتدى العربي الثالث للبيئة

مشاركة متميزة لشبكة «رائد» في اجتماعات بون لتغير المناخ

تعزيز الوصول إلى التمويل والتخطيط الوطني للحد من الضعف والنزوح المناخي

استضاف مركز المؤتمرات العالمي في مدينة بون الألمانية، فعاليات الدورة الـ60 للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية، والهيئة الفرعية للتنفيذ لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في الفترة من 3 إلى 13 يونيو 2024، والتي ستبني على المخرجات التي انبثقت عن مؤتمر الأطراف «كوب 28» في دبي نهاية 2023، وتهدف إلى دفعها للأمام وإعداد القرارات اللازمة لاعتمادها في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ «كوب 29» في باكو، أذربيجان، في نوفمبر من العام الجاري.

تسريع العمل المناخي من خلال الانتقال العادل وتعزيز خطط التكيف الوطنية

حضر الاجتماعات نحو 6000 مشارك من مختلف أنحاء العالم، ركزوا على تناول مجموعة من القضايا الحاسمة في تعزيز العمل المناخي، مثل تمويل المناخ، ودعم التقدم في الجولة القادمة من خطط العمل الوطنية للمناخ، وتقديم تقارير الشفافية الأولى للبلدان في الوقت المناسب، والعمل على خطط التكيف الوطنية، وتسريع العمل المناخي من خلال انتقال عادل، من بين العديد من القضايا المهمة الأخرى.

وناقشت اجتماعات مؤتمر بون للمناخ قضايا رئيسية تتعلق بمسيرة العمل المناخي الدولي، تتمثل في العمل من أجل تمكين المناخ، والأطفال والشباب، والتكيف والمرونة، وبناء القدرات، وتمويل المناخ، وتكنولوجيا المناخ، والأنشطة التعاونية وأهداف التنمية المستدامة، والتقييم العالمي، والابتكار، والانتقال العادل، ومنصة المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، والآليات السوقية وغير السوقية، والطموح وعلوم المناخ، وأنشطة استخدام الأراضي، والمحيطات.

ومن شأن نتائج المفاوضات بين الأطراف المختلفة في مؤتمر بون للمناخ، أن تؤثر تأثيراً كبيراً على القرارات التي يتخذها مؤتمر الأطراف، حيث تظهر توصيات الهيئات الفرعية كثيراً في القرارات النهائية، التي يتم اتخاذ إجراءات بناءً عليها في مؤتمر الأطراف.

وشاركت الشبكة العربية للبيئة والتنمية «رائد» في اجتماعات بون، من خلال تنظيم حدث جانبي جاء تحت عنوان «تعزيز الوصول إلى التمويل المناخي والتخطيط الوطني للحد من الضعف والنزوح المتعلقين بآثار تغير المناخ»، يوم السبت 8 يونيو، في قاعة برلين، وذلك بالتعاون مع المجلس النرويجي للاجئين، ومركز رصد النزوح الداخلي.

ناقش الحدث حالة المجتمعات المحلية في البلدان النامية، وهي الأكثر ضعفاً في مواجهة تداعيات التغيرات المناخية، ولاسيما في البيئات الهشة، أوتلك التي تعاني من الصراعات، والتي تعاني نقص الموارد والقدرات اللازمة للتعامل مع تلك الآثار، مما يؤدي إلى خسائر وأضرار للفئات الضعيفة من سكان هذه المجتمعات، وغالبًا ما تكون الجهات الفاعلة المحلية هي التي يمكنها تقديم تدخلات أكثر استهدافاً وارتباطاً بالسياق، ومصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات لدعم المجتمعات المعرضة للخطر، ومع ذلك، فإن نسبة ضئيلة من تمويل المناخ تصل إلى المستوى المحلي.

واستعرض الحدث طرقاً مبتكرة وعملية لدعم المجتمعات المحلية الأكثر تضرراً من تغير المناخ، بما في ذلك النازحين أو المعرضين لخطر النزوح، من خلال تعزيز مشاركتهم الهادفة في صنع القرار المتعلق بالتخطيط الوطني للتكيف، ومناقشة الحلول الملموسة لتوفير التمويل للتكيف، والدعم التكنولوجي الصديق للبيئة على المستوى المحلي، وتوفير الدعم اللازم للسكان النازحين على مستويات مختلفة، وتعزيز القدرات المحلية، ودعم مشاركة المجتمع في اتخاذ القرارات، مع التركيز على استكشاف سبل الوصول إلى تمويل المناخ، الذي يهدف إلى دعم المبادرات المناخية المحلية، وبشكل خاص تعزيز مرونة المجتمعات المحلية وقدرتها على الصمود، وإمكانية تجنب النزوح والتقليل منه ومعالجته في سياق تغير المناخ.

لقطات من المؤتمر

بمناسبة الاحتفال بيوم البيئة العالمي في لبنان

جمعية «إنسان للبيئة والتنمية» تطلق حملة نظافة موسعة على شواطئ جبيل

في إطار أنشطة يوم البيئة العالمي، نظمت جمعية إنسان للبيئة والتنمية (HEAD)، عضو الشبكة العربية للبيئة والتنمية «رائد»، وبرعاية وزارتي السياحة والبيئة وبالتعاون مع بلدية جبيل «حملة تنظيف شاطئ البحر المتوسط» ضمن الحملة العالمية لهذا العام، التي أقرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تحت شعار حماية التنوع البيولوجي البحري، وذلك عند «السنسول البحري»، بمنطقة ميناء جبيل الأثري والسياحي.

لقطة للمشاركين بالاحتفال

حضر حفل الافتتاح المستشار عماد فرحات، ممثلاً عن وزير السياحة، وبيار بعقليني، ممثلاً عن وزير البيئة، وعدد كبير من النواب والقضاة، وكذا رابطة مختاري قضاء جبيل، وممثلي منظمة إدارة الوجهات السياحية لقضاء جبيل، ورئيس بلدية جبيل، ووفد من مشروع «وطن الإنسان – جبيل»، والصليب الأحمر اللبناني، وعدد من منظمات المجتمع المدني في جبيل.

وصرحت المهندسة ماري تريز سيف، رئيسة الجمعية، بأن هذا الاحتفال يصادف يوم البيئة العالمي في الخامس من يونيو من كل عام، والذي يأتي هذا العام لتأسيس جمعية إنسان للبيئة والتنمية، والتي تستمر الجمعية في تنفيذها للسنة التاسعة على التوالي، حيث تطلق الجمعية، بالتعاون مع بلدية جبيل والبلديات الواقعة على طول الشاطئ، حملة تنظيف البحر المتوسط.

وأضافت «سيف» ان الجمعية نفذت خلال احتفالاتها بيوم البيئة العالمي عدداً من الأنشطة، منها فرز النفايات من المصدر، وإعادة التدوير، وحملات توعوية حول أهمية فرز النفايات في الجامعات والمدارس، مع وضع خطط واستراتيجيات لإدارة النفايات، بجانب تنظيف الشواطئ وفرز نفاياتها ورصد القمامة البحرية، والأماكن الملوثة والنظيفة منها، إضافة إلى ورش العمل حول دور الإعلام في التوعية البيئية، وسلسلة المحاضرات الافتراضية حول التغير المناخي، بعنوان «الإعلام العربي والتغير المناخي»، وتأثيره على الجوانب الديموغرافية والاجتماعية والمرأة العربية، وكذا حملات تشجير في عدة مناطق، في إطار التخفيف من تداعيات التغيرات المناخية، وتنشيط السياحة البيئية.

وذكرت أن حملة اليوم العالمي للبيئة هذا العام ركزت على إصلاح الأراضي والتصحّر والقدرة على التكيف ومواجهة الجفاف، تحت شعار «أرضنا مستقبلنا – معاً نستعيد كوكبنا»، مشيرةً إلى أن الجفاف والتصحر يهددان النظم الإيكولوجية الأساسية في جميع أنحاء الكوكب، بما في ذلك النظم الإيكولوجية للمياه العذبة والتربة، والنظم الإيكولوجية البحرية، وهي من الأسس التي تجعل الحياة ممكنة على كوكب الأرض، حيث تجاوزت حرارة المحيطات كلّ الحدود، وتخطت كل يوم الأرقام القياسية المسجلة خلال العام الفائت.

وفي كلمته، شدد وسام زعرور، رئيس بلدية جبيل، على أهمية المبادرات البيئية، ولاسيما التي تطلقها جمعية «إنسان للبيئة والتنمية»، ودعا المواطنين إلى الالتزام بالمحافظة على البيئة، وذكَر أن بلدية جبيل كانت السباقة في منع استعمال الأكياس البلاستيكية، بينما تحدث عماد فرحات عن أهمية المحافظة على البيئة دعماً للقطاع السياحي وكافة القطاعات في لبنان، وركّز على أهمية قضاء جبيل حيث يضم 3 محميات طبيعية، ودعا الى تضافر الجهود للمحافظة عليها.

ووجه بيار بعقليني التحية لجمعية «إنسان للبيئة والتنمية» على تلك الحملات، وطالب المواطنين بالمثابرة على الفرز من المصدر، شارحاً منهجية عمل مركز الفرز في جبيل، فيما دعا النائب زياد الحواط إلى المحافظة على مدينة جبيل نظيفة، لتكون قدوة لكافة المناطق اللبنانية، وشكر الجمعية وكافة المشاركين في هذه الحملة والتزامهم، كما حيا النائب سيمون أبي رميا جهود رئيسة الجمعية ومتابعتها الحثيثة ومثابرتها ونضالها البيئي المستمر والهادف.

واختتم الاحتفال بحملة التنظيف التي طالت ميناء جبيل، بواسطة وحدة الإنقاذ البحري في الدفاع المدني وشواطئ «البربارة، والمنصف، وعمشيت، وجبيل، وبلاط، ومستيتا، وقرطبون، والفيدار، وحالات، ونهر إبراهيم»، والتي شارك فيها قسم الشباب في «كاريتاس» إقليم جبيل، وقسم الشباب والناشئين في الصليب الأحمر اللبناني، ومشروع «وطن الإنسان – جبيل»، وفي ختام الحملة، تم فرز النفايات وإرسالها الى مركز الإدارة اللبنانية للمخلفات في جبيل، ليتم معالجتها بطريقة سليمة.

مشروع دعم المياه والبيئة (WES) يطلق سياسة المياه غير الربحية بالأردن

نظّم مشروع دعم المياه والبيئة (WES) ورشة العمل التشاورية النهائية حول نشاطه الخاص بالمياه في المملكة الأردنية، تحت عنوان «استكشاف إمكانات تدابير الاحتفاظ بالمياه الطبيعية على مستوى مستجمعات المياه»، وذلك في العاصمة عمان، خلال شهر مايو الماضي، حيث تم عرض لمحة عامة عن هذا النشاط الوطني، إضافة إلى نتائج المسح النهائي لتدابير الاحتفاظ بالمياه الطبيعية، التي توضح تطبيق أفضل الممارسات الإدارية المختارة، وتدابير الاحتفاظ بالمياه الطبيعية، في البيئات الطبيعية وشبه الحضرية في المناطق القاحلة أو شبه القاحلة، مع توافر منطقة محدودة.

وجرى خلال اللقاء طرح الكثير من القضايا ومناقشتها بالتفصيل مع ممثلي وزارة المياه والري في الأردن، والوكالات الحكومية، وبعثة الاتحاد الأوروبي لدى المملكة الأردنية، والجهات المانحة، والسلطات المحلية، وشملت المناقشات تصاميم تدابير الاحتفاظ بالمياه الطبيعية في منطقة «الأزرق» الحضرية، وشبه الحضرية في «عجلون»، باعتبارها مناطق تجريبية، ومدى قابلية تطبيق التدابير المختارة والتقنيات البديلة في الأردن؛ وتحليل التكلفة والفائدة من تطبيق تدابير الاحتفاظ بالمياه الطبيعية المقترَحة في المنطقتين التجريبيتين، والحوافز الاقتصادية والإطار التنفيذي للتدابير وإدارة العواصف وفيضانات المياه في البلاد، والمبادئ التوجيهية والمعايير المقترحة لاختيار المواقع المناسبة لأنظمة الاحتفاظ بالمياه الطبيعية واحتجازها.

اتفق المشاركون على أن يأخذوا مجموعة من الإجراءات بعين الاعتبار، استناداً إلى توصيات النشاط القاضية بأنّه يمكن البلد التنفيذ حتى ما بعد مدة مشروع دعم المياه والبيئة، وقد تبع هذا النشاط الوطني لمشروع دعم المياه والبيئة إطلاق سياسة المياه غير الربحية للأردن، وفي سياق نشاط المشروع نفسه وضع سياسة المياه غير الربحية للأردن، كما عقد الاجتماع الوطني لمشروع دعم المياه والبيئة في الأردن في مايو 2024 أيضاً.

وسيتم عرض الحقائق والأرقام المتصلة بأنشطة مشروع دعم المياه والبيئة التي تم تنفيذها في الأردن منذ أكتوبر 2020، وشارك فيها أكثر من 230 من أصحاب المصلحة الأساسيين الأردنيين، 65% من الرجال، و35% من النساء، في النشاطين الوطنيّين الخاصين بالمياه، والنشاطين الخاصين بالبيئة، و12 نشاطاً إقليمياً، بواقع 5 للبيئة و7 للمياه، إضافة إلى 3 أنشطة أفقية.

تحويل النظم الغذائية لصالح الانسان والطبيعة والمناخ.. دعوة مشتركة للعمل
الاتفاق على رؤية مشتركة لنظم غذائية أكثر استدامة لصالح البشرية والطبيعة والمناخ

تواجه نظم الغذاء تحديات غير مسبوقة تتزايد حدتها في الوقت الحاضر، مما أدى إلى فقدان الطبيعة والتنوع البيولوجي، فضلاً عن التغير المناخي، وتدهور الأراضي والتربة، والأزمات الإنسانية، والنزاعات، ويُعد قطاع الغذاء والزراعة مسؤولاً عن أكثر من ثلث الانبعاثات الدفيئة، ويستهلك ما يصل إلى 70% من المياه العذبة، كما يسهم فيما يصل إلى 80% من فقدان التنوع البيولوجي، نتيجة النظم الغذائية غير المستدامة، التي تقوض الأمن الغذائي والتغذية، وتزيد من مخاطر تفشي الآفات والأمراض، وتهدد سبل عيش المزارعين وغيرهم من العاملين في هذا القطاع.

في هذا السياق، نظمت الشبكة العربية للبيئة والتنمية «رائد»، ضمن سلسلة أنشطتها الدورية، حلقة تشاورية افتراضية «ويبينار» عبر تقنية «زووم»، يوم الخميس 30 مايو 2024، حول «النظم الغذائية.. دعوة الى العمل»، بالتعاون مع عدد من الهيئات الدولية غير الحكومية، بهدف التعرف على التقدم المحرز لعمليات تحول النظم الغذائية الرئيسية، بما يتناسب مع الحفاظ على النظام الإيكولوجي، والحرص على استخدام الموارد البيئية بشكل مستدام، وذلك في إطار تطبيق الحلول القائمة على الطبيعة.

ناقش المشاركون في الحلقة التشاورية قضايا عدم توافر الأمن الغذائي في مناطق مختلفة من العالم، بما فيها المنطقة العربية، الأمر الذي يجعل من الصعب على المستهلكين الوصول إلى غذاء ميسور التكلفة ومتنوع ومنتج محلياً بطريقة مستدامة، كما أظهرت المناقشات أن سوء جودة النظام الغذائي يُعد أحد الأسباب الرئيسية للإصابة بالأمراض غير المعدية، والعامل الأكبر للوفاة المبكرة حول العالم، كما تهدد سبل عيش المزارعين وغيرهم من العاملين في قطاع الزراعة وإنتاج الغذاء.

وخلص المناقشات إلى إصدار بيان مشترك، يؤكد أن التقاطعات الحالية للأزمات المختلفة المتعلقة بالأمن الغذائي، يمكن أن تشكل حالة طارئة على المستوى العالمي لا سابق لها، تستدعي تحركاً سريعاً وفعالاً وعلى نطاق واسع، وجاء في البيان: «نحن الفاعلون من المؤسسات غير الحكومية الموقعون أدناه، نتشارك في رؤية تطمح إلى أن تحقق نظم الغذاء بحلول عام 2030 تقدماً كبيراً وملموساً، يصب في صالح البشرية والطبيعة والمناخ».

وأوضح المشاركون في الحلقة النقاشية أن «هذه الرؤية تتطلب التزاماً جماعياً وعزماً لتحقيق تغييرات جذرية في طريقة إنتاجنا واستهلاكنا للغذاء»، مع التركيز على الاستدامة والتوازن البيئي، وأن «التحدي الذي يواجهنا يتطلب تعاوناً متعدد الأطراف، وجهوداً مشتركة لتحقيق هذه الأهداف الطموحة والحيوية لمستقبلنا».

ودعا البيان إلى تعزيز العمل على إعادة تشكيل النظام الغذائي العالمي، ليتناسب مع «اتفاق باريس» بشأن تغير المناخ، وإطار «كونمينغ – مونتريال» العالمي للتنوع البيولوجي، وأجندة التنمية المستدامة 2030، وأجندة شرم الشيخ للتكيف، وفي هذا الإطار، أكد المشاركون أهمية الحاجة إلى أهداف عالمية شاملة ومحددة بوقت، لنظم الغذاء، بحلول مؤتمر الأطراف «كوب 29» في باكو بأذربيجان، أواخر هذا العام، كحد أقصى، ومسارات انتقالية لنظم غذائية قابلة للتنفيذ، مبنية على الأدلة وملائمة محلياً كفاعلين غير حكوميين، وحسب الاقتضاء، على أن يتم إدراجها ضمن الخطط والاستراتيجيات الوطنية، سعياً إلى تحقيق أهداف مبنية على العلم، للمناخ والطبيعة والنظم الغذائية، اعتماداً على أفضل الممارسات ذات الصلة.

للاطلاع على البيان اضغط هنا

وداعاً الدكتور أحمد زكي أبو كنيز.. رائد زراعة قصب السكر في أسوان

ينعي المنتدى الوطني لنهر النيل الأستاذ الدكتور أحمد زكي أبو كنيز، نائب رئيس المنتدى، ورئيس المنتدى المحلي بأسوان، ورئيس الاتحاد النوعي للبيئة، وهو من أبرز علماء مصر المعاصرين فى المحاصيل السكرية، وشغل منصب وكيل معهد بحوث المحاصيل السكرية حتى تقاعده، ليتفرغ لأبحاثه ونشاطه في خدمة المجتمع المدني، حتى وافته المنية فجر يوم الثلاثاء 4 يونيو 2024، بعد رحلة قصيرة مع المرض.

كان الدكتور أحمد زكي أبو كنيز عالماً جليلاً ومفكراً واعياً، تطوع لخدمة المجتمع المدني بوصفه رئيساً للاتحاد النوعي للبيئة في أسوان، وعضو لجنةالتسيير الوطنية لبرنامج المنح الصغيرة، ورئيس المنتدى المحلي للتنمية المستدامة في أسوان، كما كان متنوع الثقافة، يحرص على الحديث بلغة عربية جميلة عذبة، ويتمتع بأخلاقيات المجتمع المصري الأصيل.

ويعد العالم الراحل الدكتور أحمد زكى أبو كنيز أحد رواد زراعة وإنتاج قصب السكر في مصر، وله العديد من البحوث والدراسات التي تصب في رفع إنتاجية المحصول، والتوصل لأصناف جديدة عالية الإنتاجية وقليلة الاستهلاك للمياه، كما كان للفقيد إسهامات واضحة وكبيرة في نشر الثقافة الزراعية، والتوعية بأهم المعاملات الخاصة بمحصول قصب السكر، من خلال مقالاته في عدد من الصحف والمواقع البيئية والزراعية.

لم يتوقف نشاط الدكتور أحمد زكي أبو كنيز عند مجال تخصصه العلمي، فاهتم بقضايا المجتمع المحلي، حيث ترأس الاتحاد النوعى للبيئة في أسوان، ونظم على مدار السنوات الماضية العديد من الفعاليات والأنشطة في قرى ومراكز المحافظة، لرفع درجة الوعي البيئي بمختلف القضايا، وساهم بشكل ملموس في تنظيم دورات تدريبية لرفع مهارات ربات البيوت والعاملات الريفيات والشباب على طريق توفير فرص العمل لهم، وزيادة درجة الوعي بقضايا البيئة وتأثير التغيرات المناخية.

كان من مواقفه المشهودة معركته فى الزود عن أحد أهم محاصيل الزراعة فى مصر على مستوى العالم، وهو قصب السكر، حيث قدم العديد من الدراسات التي تبين حقيقة أكذوبة علمية انتشرت وأثرت على القرار السياسي، مفادها أن محصول قصب السكر يحتاج الكثير من مياه الري، كما اقترح برنامجاً لإعداد شتلات القصب، ليصبح برنامجاً قومياً تتنافس على تبنيه وامتلاكه جهات رسمية مختلفة.

كما ساهم ضمن مجموعة من علماء مركز البحوث الزراعية، في إعداد مشروع الزراعة القومي، والذي يهدف إلى إعادة هيكلة الزراعة المصرية في الأراضى المستصلحة القديمة والحديثة، وأراضي الوادي والدلتا، مع تعظيم دور الزراعة في خدمة الاقتصاد القومي والمجتمع المصري، مع عمل برامج رئيسية ترتبط بالهدف، لتحقق سد الفجوة الغذائية بمفاهيم مختلفة عن الارتباط ببرامج المحاصيل.

وإننا إذ ننعي رحيل هذا العالم الجليل، فإننا نتقدم بخالص العزاء إلى أسرته وتلاميذه وجميع العارفين بفضله، وندعو الله سبحانه وتعالى أن يجزيه عما قدم لوطنه وللبيئة المصرية خير الجزاء، وان تكون جميع أعماله في ميزان حسناته، وندعو الله له بالرحمة والمغفرة.. البقاء لله..

الدكتولا أحمد زكي

5 يونيو 2024

أرضنا مستقبلنا

اليوم العالمي للبيئة

gef

SGP برنامج المنح الصغيرة مصر

UNDP

AOYE

E.S.D.F

المنتدى الوطني لشهر النيل
Egypt- National Discourse Forum (EgNDF)

RAED - رائد